



المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية في العالم ينعقد في مقر اتحاد الغرف العربية ويتخلله إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية

وقال إن "القطاع الخاص العربي أدرك أن استقرار المجتمعات يتطلب تعزيز واقع التنمية على اعتبار أن معالجة التحديات الناجمة عن الفقر والبطالة، يمكنه أن يخلق مجتمعا ديناميكيا ومؤثرا ورائدا بين المجتمعات".

ونوّه الدكتور خالد حنفي إلى أنه "في عالم اليوم، لم تعد الشركات تقاس فقط بحجم أرباحها، بل بمدى التزامها تجاه مجتمعها وبيئتها. لقد أصبحت المسؤولية المجتمعية أحد أعمدة الاستدامة، ورافعة أساسية للتنمية العادلة والشاملة. ونحن في اتحاد الغرف العربية نؤمن أن القطاع الخاص العربي ليس مجرد محرك اقتصادي، بل شريك في بناء الغد، عبر تمكين الشباب، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وترسيخ الشفافية والحوكمة الرشيدة".

ولفت إلى أنه "حرصنا في هذا المؤتمر، الذي يُنظّم بالشراكة مع HOPE MCF، وجامعة الدول العربية، ومكتب الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) - البحرين، على تقديم مبادرات نوعية، وفي مقدمتها إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية، وهو خطوة رائدة نحو توحيد المعايير ورفع مستوى الالتزام بممارسات أكثر شفافية وإنصافاً واستدامة. هذا المؤشر هو بوصلة استراتيجية تهدف إلى إحداث فارق ملموس، ومראה تُظهر مدى التزام الشركات بالقيم الأخلاقية والبيئية والاجتماعية. وهو يستند إلى قاعدة بيانات واسعة واستبيانات ميدانية مكنتنا من بناء دليل علمي وعملي يساعد المؤسسات على رسم سياساتها وفق أطر واضحة وواقعية".

واعتبر أمين عام الاتحاد أن تجربتنا مع منصة "سوشياليتي"، التي أطلقت عام 2022، خير دليل على أهمية الأدوات الرقمية والمنهجية في تطوير المسؤولية المجتمعية. ونحن نطمح اليوم، عبر هذا المؤتمر، إلى توسيع الشراكات وبناء منصات تعاون بين كافة الفاعلين من أجل مجتمع عربي أكثر عدالة واستدامة.

عقد في مقر اتحاد الغرف العربية "مبنى عدنان القصار للاقتصاد العربي"، المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية، وإطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية، بتاريخ 22 تموز (يوليو) 2025، وذلك بحضور معالي وزيرة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية حنين السيد، وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان عامر البساط ممثلاً بمدير عام وزارة الاقتصاد الدكتور محمد أبو حيدر، الوزير المفوض مسؤول الأمانة الفنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في جامعة الدول العربية الدكتور طارق النابلسي، رئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة في طرابلس والشمال توفيق دبوسي، معالي الأستاذ أسامة بن صالح العلوي، وزير التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين، الدكتور هاشم حسين، رئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (اليونيدو-البحرين)، بالإضافة إلى حشد من المشاركين من لبنان والعالم العربي.

خالد حنفي

وتحدّث في جلسة الافتتاح أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، فأكد أن "انعقاد المؤتمر يأتي هذا العام ليواكب تحولات اقتصادية واجتماعية غير مسبوقة، ويتوج مسيرة من التعاون والتكامل بين القطاع الخاص والمجتمع المدني والحكومات". وشدد على أن "بيروت هي عاصمة الاقتصاد والأعمال وستبقى مصدراً لإطلاق المبادرات التي تعنى وتهتم بتنمية البشر". مشيراً إلى "أننا انتقلنا اليوم في موضوع المسؤولية المجتمعية من المفهوم القائم على الإحسان إلى مفهوم ديناميكي قائم على المصالح المتبادلة. ومن هنا جاء اهتمام اتحاد الغرف العربية بصفته الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي بموضوع المسؤولية المجتمعية وتوسيع دائرة تعاونه مع الشركاء الاستراتيجيين، حيث نطلق اليوم المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية الذي يعد مؤشراً هاماً لتعزيز دور المسؤولية المجتمعية للشركات والقطاع الخاص".

وختم بالقول إنّ "المسؤولية المجتمعية ليست رفاهية ولا ترفاً أخلاقياً، بل هي ركيزة من ركائز استقرارنا الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهي مسؤولية نتقاسمها جميعاً، من مؤسسات وشركات ومجتمع مدني وحكومات".

حنين السيد

بدورها أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية في الجمهورية اللبنانية، حنين السيد، أنّ "المسؤولية المجتمعية لم تعد مفهوماً تكملياً، بل أصبحت إحدى ركائز التنمية المتكاملة. ولطالما كان القطاع الخاص من الركائز الأساسية للنمو الاقتصادي. واليوم تتعاضد فرصة لعب دور محوري في تحقيق عوائد مزدوجة (تنموية واقتصادية) من خلال مبادرات المسؤولية المجتمعية التي تعود بالفائدة على المجتمع، وتعزز في الوقت نفسه من صورة المؤسسة، واستدامة أعمالها، وترابطها مع محيطها. ومن هنا تضع وزارة الشؤون الاجتماعية في لبنان التكامل مع القطاع الخاص في صلب أولوياتها، وخصوصاً ضمن استراتيجيتها الجديدة التي تركز على ثلاث أولويات محورية: المساعدات الاجتماعية، والرعاية والخدمات الاجتماعية، والإدماج الاقتصادي. وفي إطار الإدماج الاقتصادي، تعمل الوزارة على تفعيل مسارات تفتح آفاقاً جديدة أمام الأفراد، وخاصة الشباب والنساء للاندماج في سوق العمل إما عبر فرص العمل المأجور أو عبر مسارات العمل الحر والمشاريع الصغيرة".

ونوهت إلى أنّ "القطاع الخاص يلعب دوراً أساسياً سواء في توفير فرص العمل، أو التدريب، أو التمويل الميسر عبر مؤسسات التمويل الصغير. وفي هذا الإطار بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية مؤخراً العمل مع القطاع الخاص في لبنان لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل، وهي مبادرة نرحّب بتوسيعها والتعاون فيها مع اتحاد الغرف العربية".

وأعربت عن دعمها الكامل لإطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية "الذي يعتبر خطوة واحدة نحو تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ووضع أطر ملموسة للتعاون الإنمائي المشترك. إنّ هذا المؤشر لا يساهم فقط في قياس مدى التزام الشركات تجاه مجتمعاتها، بل يشكل أداة لتعزيز التكامل بين مختلف الفاعلين في مجتمعاتنا العربية في مواجهة الفقر والبطالة والتهمة".

محمد أبو حيدر

وألقى مدير عام وزارة الاقتصاد والتجارة في لبنان الدكتور محمد أبو حيدر، كلمة نيابة عن وزير الاقتصاد والتجارة في لبنان معالي الدكتور عامر البساط، أشار فيها إلى أنّه "أف أمامكم اليوم في بيروت، عاصمة العرب، بيروت التي لطالما كانت ملتقى للأفكار، ومنارة للثقافة، وجسراً للتلاقي بين الشعوب، وها هي اليوم تستعيد دورها

كمدينة الحوار والانفتاح والفرص، رغم كل التحديات التي نمرّ بها".

وأوضح أنّ "المؤتمر الثالث للمسؤولية المجتمعية في العالم العربي، يؤكد أنّ مستقبل منطقتنا لا يُبنى إلا بتكامل الأدوار بين الحكومات، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وبمسؤولية جماعية تجاه شعبنا وأوطاننا. إنّ هذا المؤتمر لا يأتي فقط في توقيت دقيق تمرّ به منطقتنا، بل في مرحلة مصيرية يمرّ بها لبنان تحديداً، لبنان الذي قرّر، بقيادة فخامة رئيس الجمهورية العماد جوزاف عون، ودولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور نواف سلام، أن يسلك طريق الإصلاح والإنقاذ، بل طريق العمل الجدي، الإصلاحات الهيكلية، والانفتاح على عمقنا العربي الطبيعي".

واعتبر أنّ "العلاقات اللبنانية - العربية ليست وليدة اليوم، بل هي علاقة تاريخية متجذّرة، قامت على الأخوة والدعم المتبادل، وعلى قناعة راسخة بأن قوة لبنان من قوة محيطه العربي، وأنّ ازدهار منطقتنا لا يكتمل إلا بلبنان قوي، مفتوح، وفاعل. لقد كان لبنان، ولا يزال، مقصداً لأشقائنا العرب، للسياحة، للاستثمار، للعلم، وللثقافة، وبيروت تحديداً كانت ولا تزال قبلة للعرب جميعاً، ومن هنا أقول لكم، من القلب، نحن ننتظركم بفارغ الصبر في مدينتكم بيروت، ننتظر استثماراتكم، دعمكم، حضوركم، الذي لطالما شكّل رافعة اقتصادية واجتماعية لهذا الوطن، وأساساً لترسيخ الشراكة العربية الحقيقية".

وشدد على أنّ "المسؤولية المجتمعية لم تعد خياراً ترفياً، بل باتت ضرورة اقتصادية وأخلاقية، وهي تشكل إحدى الركائز الأساسية في بناء مجتمعات أكثر عدلاً واستدامة. وفي وزارة الاقتصاد والتجارة، نؤمن بعمق بأهمية الشراكة الفاعلة بين القطاعين العام والخاص، وندعو جميع المؤسسات، من مختلف الأحجام والقطاعات، إلى تحمّل مسؤولياتها تجاه المجتمع، من خلال الاستثمار في الإنسان، تمكين المرأة، دعم الفئات الأكثر ضعفاً، والمساهمة في خلق فرص العمل وتحريك عجلة النمو".

وقال إنّ "لبنان اليوم أمام فرصة حقيقية لاستعادة مكانته الاقتصادية، وتوسيع حجم اقتصاده، من خلال جذب الاستثمارات العربية والدولية، وهذا لن يتحقق إلا عبر استكمال مسار الإصلاحات، الذي نتابعه بكل جدية مع صندوق النقد الدولي، وبالتعاون مع المجلس النيابي الكريم، لإقرار القوانين الضرورية، وفي مقدّمتها قانون إعادة هيكلة القطاع المصرفي، لضمان الاستقرار المالي، واستعادة الثقة بالاقتصاد اللبناني. وفي هذا الإطار، نعمل في وزارة الاقتصاد والتجارة، على مكثّة الوزارة، إطلاق التحول الرقمي، تبسيط الإجراءات، وتسهيل حياة المواطنين والمستثمرين، بالتوازي مع تعاون وثيق مع باقي الوزارات، ضمن رؤية موحّدة لتحسين بيئة الأعمال، وتحسين الاقتصاد اللبناني، ووضع مجدد على خارطة الاستثمارات العربية والدولية.



الهدر، وتعزيز ثقة الناس بالمؤسسات، وإعادة تعريف العمل المجتمعي على أسس مهنية تُبنى عليها الشراكات والدعم.

طارق نابلسي

ونحن اليوم في إطار المبادرات العربية الهامة، التي تمس الفئات الأولى بالحماية الاجتماعية، أعرب عن سعادتي لإطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية، موجهاً الشكر للأخت العزيزة الدكتورة ناديا شعيب، على مبادرتها وفريق عملها، للعمل على هذا المؤشر بالتعاون مع اتحاد الغرف العربية، وأذكر أن فكرة إطلاق هذا المؤشر، جاءت في المداخلة الهامة لمعالي الدكتور خالد حنفي، في الجلسة رفيعة المستوى التي نظمناها ضمن فعاليات أكسبو – أصحاب الهمم (دبي 2022)، وأعلن من هذا المنبر الهام على تبنيها كأمانة فنية لمجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لهذا المؤشر الذي سوف نقوم بالتنسيق مع اتحاد الغرف العربية، بعرضه على مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، تمهيداً لاعتماده من المجلس بوصفه الجهاز المعني ضمن منظومة جامعة الدول العربية، ليشكل دعماً إضافياً بقرار سياسي للعمل بموجب هذا المؤشر، بما يُحقق الأهداف المنشودة.

إن تلك المبادرات ومن خلال مؤتمراتنا اليوم، والكوكبة الهامة التي ستتحدث فيه والمشاركة الهامة أيضاً ستدعم توجهات القمم العربية، ومجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب، لتحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة، ولا يفوتني هنا أن أذكر الدور الهام للإعلام والترويج لمسألة دعم الشباب وريادة الأعمال المجتمعية، ونشر ثقافة المسؤولية المجتمعية، وأؤكد أيضاً على دورهم للترويج لمسألة الإدماج الكامل لأهلنا من الأشخاص ذوي الإعاقة، والفئات الأولى بالحماية، وبما يؤكد على مبدأ "عدم ترك أحد خلف ركب التنمية".

لهذا الحدث العربي المميز، والذي يؤكد على الشراكة الفاعلة، ما بين متخذي القرار والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، كشركاء لتعزيز مسيرة التنمية الاجتماعية، وتحقيق المصلحة الفضلى للمواطن العربي.

كذلك تحدث في الجلسة الافتتاحية، معالي أسامة بن صالح العلوي وزير التنمية الاجتماعية في مملكة البحرين. ورئيس مكتب ترويج الاستثمار والتكنولوجيا (اليونيدو-البحرين).

وعقدت في إطار المؤتمر، أربع جلسات عمل، حملت الجلسة الأولى عنوان: "الدور الرائد للقطاع الخاص العربي في التنمية المجتمعية: تجارب ونماذج ناجح". أما الجلسة الثانية فتَمّ فيها تقديم عرض تفصيلي حول المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية. وكانت الجلسة الثالثة بعنوان: "المسؤولية المجتمعية في ظل التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي: فرص وتحديات". بينما الجلسة الرابعة فكان عنوانها: "الشباب وريادة الأعمال المجتمعية في العالم العربي ودور الإعلام في نشر ثقافة المسؤولية المجتمعية".



ونوه إلى أنّ "إطلاق المؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية اليوم يُشكل خطوة مهمة نحو ترسيخ ثقافة الالتزام المجتمعي في مؤسساتنا الاقتصادية، وقياس أثرها على التنمية، بما يتناغم مع أهداف التنمية المستدامة، ومعايير الحوكمة الرشيدة، وهو دعوة مفتوحة لجميع المؤسسات لتلعب دوراً فاعلاً في مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وخدمة مجتمعاتها. وأغتنم هذه المناسبة، لأعلن أنّه سيكون لنا في الربع الأخير من هذا العام، مؤتمر اقتصادي عربي كبير في بيروت، نضع خلاله هذه العناوين على طاولة البحث والنقاش: الإصلاح، الاستثمارات، الشراكات العربية، والتكامل الاقتصادي، لتكون بيروت، كما كانت دائماً، مساحة لقاء، ومنصة انطلاق نحو مستقبل اقتصادي عربي أكثر إشراقاً وتكاملاً".

نادية شعيب

من جهتها أعلنت الدكتورة نادية شعيب، رئيسة ومؤسسة مجموعة "كلينغروب"، عن الإطلاق الرسمي للمؤشر العربي للمسؤولية المجتمعية، عبر منصة Soci-ality الرقمية، وذلك خلال المؤتمر العربي الثالث للمسؤولية المجتمعية في بيروت، بحضور وزراء وممثلين عن منظمات عربية ودولية. وأوضحت أنّ "المؤشر هو نتيجة عمل بدأ عام 2023، بالشراكة

مع جامعة الدول العربية – إدارة التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والاتحاد العربي للغرف التجارية، وبدعم من الشبكة العربية للمسؤولية المجتمعية ومنظمة اليونيدو.

وقالت: "تم تطوير المؤشر بناءً على تقييم علمي شارك فيه خبراء من لبنان، مصر، فرنسا، قطر، والسعودية، مع الاستفادة من أدوات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي. يتيح المؤشر تقييم أداء المؤسسات الحكومية والخاصة، والجمعيات، من حيث التزامها بمبادئ المسؤولية المجتمعية، وذلك ضمن أربعة محاور أساسية هي: الحوكمة والإدارة الرشيدة، الشفافية والنزاهة، الأثر الاجتماعي والبيئي، والعلاقة مع المجتمع والموظفين".

وأكدت الدكتورة ناديا شعيب، رئيسة مؤسسة شعيب ومؤسسة منصة Sociality، أن الهدف من هذا المؤشر هو توفير أداة تقييم علمية وموثوقة تستند إلى معايير موضوعية، تُسهم في تنظيم جهود العمل المجتمعي في المنطقة، وتساعد على قياس الأداء الحقيقي بعيداً عن الحملات الدعائية أو التقديرات الشخصية.

وأضافت: نعمل على وضع أسس مهنية للمسؤولية المجتمعية، بحيث تتمكن الجهات والمؤسسات من تطوير أدائها بناءً على نتائج واضحة وبيانات رقمية. نحن لا نقيّم النوايا، بل نقيّم الأفعال والنتائج، وهذا ما تحتاجه المنطقة في ظل التحديات المتزايدة.

كما شددت على أهمية استخدام التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في تقديم مؤشرات دقيقة وسهلة الاستخدام من قبل الجهات المختلفة، مشيرة إلى أن المنصة تفتح المجال أمام الجميع – حكومات، شركات، جمعيات – للحصول على تقييم محايد، يمكن الاستناد إليه لتحسين السياسات والممارسات. وختمت بالقول: هذا المؤشر هو أداة لحماية الموارد من



THE THIRD ARAB CONFERENCE ON SOCIAL RESPONSIBILITY WORLDWIDE WAS HELD AT THE HEADQUARTERS OF THE UNION OF ARAB CHAMBERS FEATURING THE LAUNCH OF THE ARAB SOCIAL RESPONSIBILITY INDEX

The Third Arab Conference on Social Responsibility was held at the headquarters of the Union of Arab Chambers, in the "Adnan Kassas Edifice for Arab Economy", along with the launch of the Arab Social Responsibility Index, on July 22, 2025. The event was attended by Her Excellency Hanine El Sayed, Minister of Social Affairs of the Republic of Lebanon; Lebanese Minister of Economy and Trade Amer Al-Bsat, represented by Director General of the Ministry of Economy Dr. Mohammad Abou Haidar; Dr. Tarek Al Nabulsi, Minister Plenipotentiary and Head of the Technical Secretariat of the Council of Arab Ministers of Social Affairs at the League of Arab States; Tawfiq Dabboussi, President of the Chamber of Commerce, Industry and Agriculture of Tripoli and the North; His Excellency Mr. Osama Bin Saleh Al-Alawi, Minister of Social Development in the Kingdom of Bahrain; Dr. Hashim Hussein, Head of the Investment and Technology Promotion Office (UNIDO-Bahrain), in addition to a large group of participants from Lebanon and the Arab world.

Khaled Hanafy

In the opening session, Secretary-General of the Union of Arab Chambers, Dr. Khaled Hanafy, emphasized that "the convening of the conference this year aligns with unprecedented economic and social transformations, and crowns a journey of cooperation and integration between the private sector, civil society, and governments." He stressed that "Beirut is the capital of economy and business and will remain a source of launching initiatives that care for and focus on human development."

He pointed out that "we have today moved from a concept of social responsibility based on charity to a dynamic concept based on mutual interests. Hence the Union of Arab Chambers, as the true representative of the Arab private sector, has shown great interest in social responsibility, expanding its cooperation with strategic partners. Today we are launching the Arab Social Responsibility Index, which is a key indicator to enhance the role of corporate and private sector responsibility."

He stated that "the Arab private sector has realized that societal stability requires enhancing the reality of development, as addressing the challenges resulting from poverty and unemployment can create a dynamic, influential,

and pioneering society among others."

Dr. Khaled Hanafy noted that "in today's world, companies are no longer measured solely by their profits but by their commitment to their communities and environment. Social responsibility has become one of the pillars of sustainability and a key lever for equitable and inclusive development. We at the Union of Arab Chambers believe that the Arab private sector is not merely an economic engine but a partner in building the future, through youth empowerment, strengthening social justice, and promoting transparency and good governance."

He added that "we were keen, in this conference organized in partnership with HOPE MCF, the League of Arab States, and the United Nations Industrial Development Organization (UNIDO) – Bahrain, to present quality initiatives, foremost of which is the launch of the Arab Social Responsibility Index. This is a pioneering step toward unifying standards and raising the level of commitment to more transparent, fair, and sustainable practices. The Index is a strategic compass aiming to make a tangible difference and a mirror that reflects the extent of companies' commitment to ethical, environmental, and social values. It is based on a vast database and field surveys that enabled us to build a scientific and practical guide to help institutions design their policies within clear and realistic frameworks."

The Secretary-General stated that our experience with the "Sociality" platform, launched in 2022, is clear proof of the importance of digital and methodological tools in developing social responsibility. Through this conference, we aspire to expand partnerships and build cooperation platforms among all actors for a more just and sustainable Arab society.

He concluded by saying, "Social responsibility is not a luxury or moral indulgence—it is a cornerstone of our economic, social, and political stability. It is a shared responsibility among institutions, companies, civil society, and governments."

Hanine El Sayed

For her part, the Minister of Social Affairs of the Republic of Lebanon, Hanine El Sayed, affirmed that "social responsibility is no longer a complementary concept but has become one of the pillars of integrated development. The private sector has always been a fundamental pillar of economic growth. Today,

there is a growing opportunity to play a pivotal role in achieving dual returns (developmental and economic) through social responsibility initiatives that benefit society while also enhancing the institution's image, the sustainability of its operations, and its connection with its surroundings. That is why the Ministry of Social Affairs in Lebanon places integration with the private sector at the heart of its priorities, especially within its new strategy that focuses on three central priorities: social assistance, care and social services, and economic inclusion. In the context of economic inclusion, the ministry is working on activating pathways that open new horizons for individuals—especially youth and women—to integrate into the labor market, either through wage employment opportunities or through self-employment and small projects."

She noted that "the private sector plays a key role whether in providing jobs, training, or affordable financing through microfinance institutions. In this regard, the Ministry of Social Affairs has recently begun working with the private sector in Lebanon to enhance the inclusion of persons with disabilities in the labor market. We welcome expanding this initiative and cooperating with the Union of Arab Chambers."

She expressed her full support for the launch of the Arab Social Responsibility Index, "which is considered a promising step toward strengthening public-private partnerships and establishing tangible frameworks for joint development cooperation. This Index not only helps measure the extent of companies' commitment to their communities, but also serves as a tool to promote integration among various actors in our Arab societies in addressing poverty, unemployment, and marginalization."

Mohammad Abou Haidar

Dr. Mohammad Abou Haidar, Director General of the Ministry of Economy and Trade in Lebanon, delivered a speech on behalf of His Excellency Dr. Amer Al-Bsat, Minister of Economy and Trade. He said, "Today, I stand before you in Beirut, the capital of the Arabs, Beirut that has always been a meeting place for ideas, a beacon of culture, and a bridge of communication among peoples. And here it is today reclaiming its role as a city of dialogue, openness, and opportunity—despite all the challenges we are facing."

He explained that "the Third Conference on Social Responsibility in the Arab World confirms that the future of our region can only be built through the integration of roles between governments, the private sector, and civil society, with a collective responsibility toward our peoples and nations. This conference comes not only at a critical time for our region but during a pivotal phase for Lebanon



in particular—Lebanon, which has chosen, under the leadership of His Excellency President General Joseph Aoun and Prime Minister Dr. Nawaf Salam, to take the path of reform and recovery—a path of serious work, structural reforms, and openness to our natural Arab depth."

He noted that "Lebanese-Arab relations are not born of today but are deep-rooted historical ties based on brotherhood and mutual support, with a firm belief that Lebanon's strength stems from the strength of its Arab surroundings, and that our region's prosperity cannot be complete without a strong, open, and active Lebanon. Lebanon has always been a destination for our Arab brothers—for tourism, investment, education, and culture—and Beirut in particular has always been a capital for all Arabs. That is why I say to you, from the heart: we await you eagerly in your city, Beirut. We await your investments, your support, your presence—which has always been an economic and social boost to this country and a foundation for building genuine Arab partnerships." He stressed that "social responsibility is no longer a luxurious option, but rather an economic and moral necessity. It constitutes one of the core pillars in building more just and sustainable societies. At the Ministry of Economy and Trade, we deeply believe in the importance of active partnerships between the public and private sectors, and we call on all institutions of various sizes and sectors to assume their responsibilities toward society by investing in people, empowering women, supporting the most vulnerable groups, and contributing to job creation and economic growth."

He said that "Lebanon today stands before a real opportunity to regain its economic standing and expand its

economy by attracting Arab and international investments. This can only be achieved through the completion of the reform path, which we are pursuing seriously with the International Monetary Fund, in cooperation with the honorable Parliament, to pass necessary laws, foremost among them the Banking Sector Restructuring Law, to ensure financial stability and restore confidence in the Lebanese economy. In this context, we at the Ministry of Economy and Trade are working on automating the ministry, launching digital transformation, simplifying procedures, and making life easier for citizens and investors—parallel to close cooperation with other ministries within a unified vision to improve the business environment, strengthen the Lebanese economy, and put it back on the map of Arab and international investments."

He noted that "the launch of the Arab Social Responsibility Index today constitutes an important step toward establishing a culture of community commitment within our economic institutions and measuring its impact on development, in line with the Sustainable Development Goals and standards

of good governance. It is an open call for all institutions to play an active role in facing economic and social challenges and serving their communities. On this occasion, I announce that in the last quarter of this year, we will hold a major Arab Economic Conference in Beirut, where we will place these themes on the table for discussion: reform, investments, Arab partnerships, and economic integration—so that Beirut, as always, remains a meeting ground and a launching platform for a brighter and more integrated Arab economic future."

Nadia Cheaib

Dr. Nadia Cheaib, President and Founder of the "Clean Group" (Klingroup), announced the official launch of the Arab Social Responsibility Index via the Sociality digital platform, during the Third Arab Conference on Social Responsibility in Beirut, in the presence of ministers and representatives from Arab and international organizations. She explained that "the Index is the result of work that began in 2023, in partnership with the League of Arab States – Department of Social and Economic Development, the Union of Arab Chambers, with support from the Arab Network for Social Responsibility and the UNIDO organization."

She said, "The Index was developed based on a scientific evaluation involving experts from Lebanon, Egypt, France, Qatar, and Saudi Arabia, with the use of digital transformation tools and artificial intelligence. The Index allows for the evaluation of the performance of public and private institutions and associations in terms of their commitment to the principles of social responsibility, within four core pillars: governance and sound management, transparency and integrity, social and environmental impact, and relationships with the community and employees."

Dr. Nadia Cheaib, President of the Cheaib Foundation and founder of the Sociality platform, confirmed that the aim of this Index is to provide a reliable scientific evaluation tool based on objective standards that contributes to organizing social action efforts in the region and helps measure actual performance—away from promotional campaigns or personal estimates.

She added: "We are working on establishing professional foundations for social responsibility, so that entities and institutions can develop their performance based on clear results and digital data. We do not evaluate intentions—we evaluate actions and outcomes, and that is what the region needs in light of increasing challenges."

She also stressed the importance of using technology and artificial intelligence to present accurate and user-friendly indicators for different stakeholders, noting that the platform opens the door to all—governments, companies, associations—to obtain a neutral evaluation, which can be used to improve policies and practices. She concluded by saying: "This Index is a tool to protect resources from waste, to enhance people's trust in institutions, and to redefine community work on professional foundations upon which



partnerships and support can be built."

Tarek Al Nabulsi

In the context of key Arab initiatives targeting groups in most need of social protection, Dr. Tarek Al Nabulsi expressed his happiness at the launch of the Arab Social Responsibility Index, extending his thanks to Dr. Nadia Cheaib and her team for their initiative, carried out in cooperation with the Union of Arab Chambers. He noted that the idea of launching this Index stemmed from the important intervention by His Excellency Dr. Khaled Hanafy during the high-level session we organized as part of Expo – People of Determination (Dubai 2022). From this important platform, I hereby declare that we, as the Technical Secretariat of the Council of Arab Ministers of Social Affairs, have adopted this Index. We will coordinate with the Union of Arab Chambers to present it to the Council of Arab Ministers of Social Affairs for its endorsement by the Council, as the body concerned within the Arab League system—providing additional political backing for the implementation of this Index in line with the desired goals.

These initiatives, through our conference today and the distinguished lineup of speakers and important participants, will support the direction of Arab summits and the Council of Arab Ministers of Social Affairs in achieving sustainable social development. I must also highlight the important role of media in promoting youth support, community entrepreneurship, and spreading the culture of social responsibility. I also reaffirm the media's role in promoting the full inclusion of our people with disabilities and those most in need of protection, thereby affirming the principle of "leaving no one behind in the development process."

This exceptional Arab event affirms the effective partnership between decision-makers, the private sector, and civil society organizations as partners in advancing the path of social development and achieving the best interests of the Arab citizen.

Also Speaking in the Opening Session: His Excellency Osama Bin Saleh Al-Alawi, Minister of Social Development in the Kingdom of Bahrain, and the Head of the Investment and Technology Promotion Office (UNIDO-Bahrain), also delivered remarks during the opening session.

Four Working Sessions Were Held as Part of the Conference: The first session was titled: "The Leading Role of the Arab Private Sector in Community Development: Success Stories and Models." The second session presented a detailed overview of the Arab Social Responsibility Index. The third session was titled: "Social Responsibility Amid Digital Transformation and Artificial Intelligence: Opportunities and Challenges." The fourth session was titled: "Youth and Community Entrepreneurship in the Arab World and the Role of Media in Promoting the Culture of Social Responsibility."



خالد حنفي من طرابلس-شمال لبنان: الفرصة سانحة اليوم للانشاء ميناء محوري في شرق المتوسط وتحديدا في طرابلس شمال لبنان يكون ظهيرا لوجستيا ضخما يقوم على نظام نقل متعدد الوسائط ويعتهد على الذكاء الاصطناعي

سلاسل القيمة، وأنماط الإنتاج، وسلوك المستهلك، وطبيعة الوظائف. إذ وفقاً لتقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن يسهم الذكاء الاصطناعي بما يزيد عن 15 تريليون دولار في الناتج العالمي بحلول عام 2030. وتمثل هذه التحولات فرصة ذهبية للعالم العربي إن أحسن استغلالها، كما أنها تمثل تحدياً حقيقياً إن لم نواكبها بسياسات واضحة، وبنية تحتية رقمية متينة، ومؤسسات مرنة ومتعلمة.

وقال امين عام الاتحاد إن بعض الدول العربية بدأت بالفعل في تبني استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، مثل الإمارات والسعودية ومصر والمغرب، إلا أن الفجوة لا تزال قائمة في العديد من الدول الأخرى. كما أن القطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ما زال بحاجة إلى مزيد من الدعم، لنقله من مجرد مستخدم للتكنولوجيا إلى شريك في تطويرها. ومن هنا، فإن اتحاد الغرف العربية يعمل على دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي ضمن سياسات التحول الرقمي في الغرف، ويشجع على إنشاء شراكات مع مراكز الابتكار والشركات الناشئة، وينسق مع المنظمات الإقليمية والدولية لتأمين التمويل وبناء القدرات.

وتطرق الدكتور خالد حنفي إلى ثلاث نقاط محورية، حيث أكد أن "النقطة المحورية الأولى هي أن الذكاء الاصطناعي ليس بديلاً عن الإنسان، بل أداة لتعزيز قدراته. لذا يجب أن نضع الإنسان في صلب أي استراتيجية رقمية، سواء من خلال إعادة التأهيل المهني أو دعم ريادة الأعمال التكنولوجية أو حماية القيم الأخلاقية. أما النقطة المحورية الثانية فهي أنه لا يمكن فصل الذكاء الاصطناعي عن البيئة التشريعية. فكلما تطورت هذه التكنولوجيات، ازدادت الحاجة إلى أطر قانونية مرنة تحمي الخصوصية، وتحفظ الملكية الفكرية، وتمنع التمييز والخوارزميات غير العادلة. أما النقطة المحورية الثالثة فتظهر أن التعاون الإقليمي هو الطريق الأمثل لتقليص الفجوة الرقمية. ونحن في الاتحاد، نؤمن بأن التعاون بين الدول العربية، عبر غرف التجارة والمؤسسات التعليمية والمراكز البحثية، هو السبيل الأمثل لتكوين كتلة تكنولوجية عربية قادرة على التنافس عالمياً".

وجرى خلال المؤتمر الكشف عن تخصيص أرض بمساحة 65 ألف متر مربع لتأسيس مدينة متكاملة للذكاء الاصطناعي، تُعزّز التحول الرقمي والابتكار في لبنان. وكذلك تحويل أرض في منطقة الكورة في شمال لبنان، بمساحة 17 ألف متر مربع، إلى نموذج زراعي مستدام يعتمد على أحدث التقنيات الحديثة.

المصدر (اتحاد الغرف العربية)

أكد امين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي خلال مشاركته في "مؤتمر الذكاء الاصطناعي في لبنان"، الذي عقد في غرفة طرابلس والشمال في لبنان، بتاريخ 23 تموز (يوليو) 2025، بحضور وزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي في لبنان الدكتور كمال شحادة، ورئيس غرفة طرابلس والشمال توفيق دبوسي، والوزير المفوض في جامعة الدول العربية الدكتور طارق النابلسي، وأمين عام الغرفة العربية الفرنسية ريان كنعان، وعدد كبير من الشخصيات الرسمية ورجال الأعمال والمستثمرين والخبراء والمتخصصين في مجال الذكاء الاصطناعي، أن الفرصة سانحة ومهيأة اليوم من أجل إنشاء ميناء محوري في شرق المتوسط وتحديدا منطقة طرابلس في شمال لبنان التي تعتبر عاصمة لبنان الاقتصادية ومحور لبنان لبنان اللوجستي، حيث يقوم هذا الميناء المحوري على نظام نقل متعدد الوسائط وبظهير لوجستي ضخم، يعتمد على الذكاء الاصطناعي وعلى عقول البشر حيث لبنان يمتلك ثروة بشرية هائلة، ومن هنا لا بد أن تتشابك الأيدي وأن تتعاون جميع الأطراف اللبنانية مع غرفة طرابلس والشمال برئاسة توفيق دبوس الذي يمتلك الرؤية والطموح لتحويل الحلم إلى واقع مما يساهم في تحقيق النهضة والتنمية وخلق فرص العمل والحد من البطالة.

وتابع: "إن لبنان هذا البلد العريق الذي لطالما شكّل منارة للفكر والثقافة وريادة الأعمال في العالم العربي، لا يزال رغم التحديات السياسية والاقتصادية العميقة التي يمر بها يحتفظ بكنزته الحقيقي ألا وهو رأس المال البشري. فالشباب اللبناني يتميز بكفاءة عالية، ومرونة ذهنية، وإبداع فطري، أهله ليبرع في مجالات الابتكار والتكنولوجيا في مختلف أصقاع العالم. وبالتالي ما يحتاجه لبنان اليوم هو توفير بيئة تمكينية حاضنة للإبداع: تشريعات مرنة، بنية تحتية رقمية متقدمة، حوافز ضريبية للاستثمار التكنولوجي، وربط ممنهج بين الجامعات وسوق العمل. وهنا، يبرز دور الغرف التجارية، والاتحاد الذي أتشرف بتمثيله، في دعم مثل هذه المبادرات، وتوجيه الاستثمارات نحو بناء اقتصاد معرفي عصري ومستدام في لبنان والمنطقة".

واعتبر الدكتور خالد حنفي أن الذكاء الاصطناعي، يعدّ أحد أبرز محركات الاقتصاد العالمي الجديد، والذي لم يعد مجرد ترف تقي أو مفهوم نظري، بل بات ضرورة تنموية، ومساراً إلزامياً نحو اقتصاد أكثر كفاءة وشمولاً واستدامة.

السيدات والسادة،

ونوه إلى أن "الذكاء الاصطناعي يعتبر ثورة صناعية جديدة، تعيد تشكيل



KHALED HANAFY FROM TRIPOLI, NORTHERN LEBANON: THE OPPORTUNITY TODAY IS RIPE FOR ESTABLISHING A STRATEGIC PORT IN THE EASTERN MEDITERRANEAN, SPECIFICALLY IN TRIPOLI, NORTHERN LEBANON, AS A MAJOR LOGISTICS HUB BASED ON A MULTIMODAL TRANSPORT SYSTEM AND ARTIFICIAL INTELLIGENCE

Dr. Khaled Hanafy, Secretary General of the Union of Arab Chambers, affirmed during his participation in the “Artificial Intelligence Conference in Lebanon,” held at the Tripoli and North Lebanon Chamber on July 23, 2025, and attended by Lebanon’s Minister of State for Technology and Artificial Intelligence Dr. Kamal Shehadeh, President of the Tripoli and North Lebanon Chamber Tawfiq Dabboussi, Arab League Commissioner Dr. Tareq El Nabulsi, Secretary General of the Arab-French Chamber of Commerce Rayan Kanaan, along with a large number of officials, businesspeople, investors, experts, and specialists in artificial intelligence, that the opportunity today is ripe and well-prepared for establishing a strategic port in the Eastern Mediterranean, specifically in the Tripoli region of Northern Lebanon, which is considered Lebanon’s economic capital and the country’s logistical axis.

This strategic port would be based on a multimodal transport system and a vast logistical hub, relying on artificial intelligence and human intellect, as Lebanon possesses immense human capital. From this perspective, it is essential that all Lebanese parties join forces and cooperate with the Tripoli and North Lebanon Chamber, led by Tawfiq Dabboussi, who possesses the vision and ambition to turn the dream into reality. This would contribute to achieving progress and development, creating job opportunities, and reducing unemployment.

He continued:

“Lebanon, this historic country that has long served as a beacon of thought, culture, and entrepreneurship in the Arab world, still retains—despite the deep political and economic challenges it faces—its true treasure: human capital. Lebanese youth are distinguished by their high competence, mental flexibility, and innate creativity, which has enabled them to excel in innovation and technology fields across the globe. Therefore, what Lebanon needs today is the creation of an enabling environment that fosters innovation: flexible legislation, advanced digital infrastructure, tax incentives for tech investment, and a systematic link between universities and the labor market. Here, the role of chambers of commerce, and the Union that I proudly represent, emerges in supporting such initiatives and directing investments toward building a modern, knowledge-based, and sustainable economy in Lebanon and the region.”

Dr. Khaled Hanafy considered that artificial intelligence is one of the most prominent drivers of the new global economy. It is no longer a luxury or a theoretical concept, but rather a developmental necessity and a compulsory path toward a more efficient, inclusive, and sustainable economy.

Ladies and Gentlemen,

He pointed out that “artificial intelligence represents a new

industrial revolution, reshaping value chains, production patterns, consumer behavior, and the nature of jobs. According to estimates from the World Economic Forum, artificial intelligence is expected to contribute more than \$15 trillion to the global GDP by 2030. These transformations represent a golden opportunity for the Arab world—if well utilized—as well as a real challenge if we do not keep pace with them through clear policies, robust digital infrastructure, and flexible, learning institutions.”

The Secretary General of the Union stated that some Arab countries have already begun adopting national strategies for artificial intelligence, such as the UAE, Saudi Arabia, Egypt, and Morocco. However, the gap remains in many other countries. Additionally, the private sector—especially small and medium enterprises—still needs more support to transition from being mere technology users to active partners in its development. Therefore, the Union of Arab Chambers is working to integrate artificial intelligence technologies within the chambers’ digital transformation policies, encouraging the creation of partnerships with innovation centers and startups, and coordinating with regional and international organizations to secure funding and build capacities.

Dr. Khaled Hanafy addressed three key points, stating: “The first key point is that artificial intelligence is not a substitute for humans, but rather a tool to enhance human capabilities. Thus, we must place the human being at the heart of any digital strategy—whether through vocational requalification, supporting tech entrepreneurship, or safeguarding ethical values.

The second key point is that artificial intelligence cannot be separated from the legislative environment. As this technology evolves, there is an increasing need for flexible legal frameworks that protect privacy, preserve intellectual property, and prevent discrimination and unfair algorithms.

The third key point reveals that regional cooperation is the optimal path to reducing the digital divide. At the Union, we believe that cooperation among Arab countries—through chambers of commerce, educational institutions, and research centers—is the best way to form an Arab technological bloc capable of competing globally.”

During the conference, it was announced that a 65,000-square-meter plot of land has been allocated for the establishment of an integrated city for artificial intelligence, aimed at enhancing digital transformation and innovation in Lebanon.

Additionally, a 17,000-square-meter plot in the Koura region of Northern Lebanon will be transformed into a sustainable agricultural model based on the latest modern technologies.

Source (Union of Arab Chambers)